رشيد أدخل بعض النسخ وكتابه «السرايا والقرايا» يستنسخ على نطاق واسع

الاردن: وزير داخلية سابق يناشد السلطات ادخال مذكراته

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

فشل وزير الداخلية الأردني الأسبق الجنرال نذير رشيد في مفارقة جديدة من مفارقات الساحة السياسية الأردنية في ادخال كتاب جديد ألفه مؤخرا وضمنه مذكراته الى السوق الأردنية، حيث لا زالت سلطات الرقابة على المطبوعات تمنع دخول كتاب الجنرال رشيد للسوق المحلية خشية اثارة جدل داخلي يعيد انتاج النقاش الذي شهدته البلاد عندما كشف رئيس الديوان الملكي الأسبق عدنان أبو عودة عن بعض أسرار الماضي.

وكتاب رشيد الذي كان ايضا مديرا لجهاز المخابرات يحتوي حسب بعض الشخصيات التي اطلعت عليه على مجموعة كبيرة من الأسرار الهامة التي تتعلق بشخصيات وأحداث مهمة وقعت في فترة السبعينيات من القرن الماضي وهي فترة شهدت تقلبات سياسية وأمنية كثيرة في الساحة الأردنية.

وعكف رشيد على مدار عامين على اعداد مذكراته واستعان بالكثير من الشخصيات وجمع الكثير من المواد الأرشيفية والوثائق وفشل في تأمين طباعة الكتاب واسمه «حساب السرايا والقرايا» داخل البلاد التي ادار وزارة داخليتها في فترة سابقة.

والآن يتصل الجنرال رشيد بالعديد من المسؤولين والسياسيين في محاولة لا زالت فاشلة بأمل التمكن من ادخال كتابه رسميا للأسواق المحلية، ويحاول «التوسط» من اجل انجاز ذلك لكن سلطات ادارة المطبوعات تنتظر قرارا سياسيا يسمح لها بادخال هذا الكتاب الذي اثار الكثير من الجدل حتى قبل الاطلاع على مضامينه.

وتعتبر هذه من المرات النادرة التي يضطر فيها جنرال سابق من أهم جنرالات الحكم وتقلد مناصب رفيعة المستوى على مدار أكثر من عقد «للتوسط» لكي يدخل مذكراته الى البلاد، لكن تقدير الوسط الحكومي ان كتابا من هذا النوع وفي حالة ادخاله رسميا سيشجع جنرالات آخرين، من المتقاعدين على اعداد مؤلفاتهم وسيثير جدلا واسعا ليس على صعيد القضايا والملفات الداخلية المسكوت عنها او المثيرة ولكن على صعيد البعد القانوني في الكشف عن وثائق وأسرار الدولة حيث يضع القانون قيودا واسعة في هذا الاتجاه وحيث لا تتضمن التقاليد السياسية في الأردن اعترافات او فضح أسرار او مذكرات من النوع الذي أثاره رشيد وقبله ابو عودة وبعدهما الدكتور مروان المعشر.

ولا تقول السلطات علنا انها ترفض السماح بدخول كتاب الجنرال رشيد ولا تذكر أسباب المنع لكن الرجل ووفقا لاتصالات الصحافيين معه يتحدث عن اساءة بالغة تلحق به جراء منع الكتاب في بلاده واضطراره اصلا لطباعته خارج الأردن رافضا المزاودة عليه فيما يتعلق بالحرص على اسرار الدولة او مصالحها العليا كما يقول. ويحاول الجنرال رشيد وهو اول مسؤول أمني رفيع المستوى ينشر مذكرات موثقة عن أحداث ووقائع خطيرة في تاريخ المملكة خلق رأي عام واعلامي يناصره في الافراج عن مذكراته التي قررت سلطات الرقابة «حبسها» رغم أنها تعود لرجل حبس الكثيرين في الماضي وكان يوقع على قرارات الاعدام كما يقول كاتب صحافي ساخر.

ويعتبر ما يحصل مع الجنرال رشيد بمثابة مفارقة غير مسبوقة حيث يتعرض كتابه للرقابة والمنع بعد ان كان في موقع قمع الكثير من الأراء في الماضي، لكن كتاب رشيد وبصرف النظر عن ظروف نشره وأهداف هذا النشر ساهم في احياء اسم هذا الجنرال المتقاعد في الواقع السياسي والاعلامي.

وفي الواقع يتحدث المراقبون عن مفارقة أخرى بعنوان مخالفة الجنرال للتعليمات والقوانين عبر ادخاله بصفة شخصية لعدة نسخ من مؤلفه المثير للجدل وتوزيعه بدون الحصول على اذن مسبق في هذا الخصوص، لكن سلطات المطبوعات تتغاطى عن هذه المخالفة بسبب مكانة الرجل وتاريخه وسعيا لتجنب خدمة ترويج الكتاب.

الجنرال نذير رشيد

وفي الواقع ايضا تمكن عدد كبير من الصحافيين والسياسيين من الاطلاع على كتاب السرايا والقرايا عبر التوزيع الشخصي من قبل المؤلف حيث بادر الكثيرون «لاستنساخ» الكتاب قبل الترخيص له بالدخول كما نشرت عدة مقالات عن الكتاب مما يثبت انه متاح للقراء المهتمين وعلى نطاق واسع في اطار النخبة. ويتبادل الصحافيون في عمان تسريبات عن احتمال قيام دعاوى قضائية ضد الكتاب والمؤلف تخص بعض المعلومات عن مسؤولين سابقين اتهمهم الكتاب مباشرة بتلقي رشاوى من حركة فتح والرئيس الراحل ياسر عرفات ابان الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد في أحداث أيلول لعام 1970.

مستجدات ووقائع تثبت «براءته» ومحاموه يتحدثون عن «أخطاء قانونية»

الشيخ علي أبو السكر يفجر مفاجأة جديدة ويطالب السلطات بإعادة محاكمته في قضية «عزاء الزرقاوي»

عمان ـ «القدس العربي»:

اثار القيادي البارز في التيار الإسلامي الأردني الشيخ علي ابو السكر أمس مفاجأة غير متوقعة بعد ان طالب بإعادة محاكمته في قضية عزاء الزرقاوي بالرغم من صدور عفو ملكي خاص عنه بعد بروز مستجدات وحقائق جديدة في القضية تثبت براءته من التهم المنسوبة إليه كما قال محامو ابو السكر في مذكرة غير مسبوقة أرسلت أمس لوزير العدل في مفاجأة جديدة على هذه القضية ومناوررة هدفها إصرار ابو السكر على الإحتفاظ بكرسي النيابة في البرلمان.

وجه محامو النائب الأردني المعزول والقيادي في جماعة الأخوان المسلمين علي ابو السكر كتاباً لوزير العدل عبد شخانبة طلبوا فيه إعادة محاكمته، معللين ذلك بوجود مستجدات تثبت براءته من التهمة المسندة له.

وقال المحامون محمد أبو جبارة، وفتحي أبو نصار، ورياض النوايسة في طلب المحاكمة الذي تقدم به موكلهم النائب ابو السكر ان الحدث الجديد «يتجلى بوقائع وقرائن وسوابق لا حصر لها تتكشف يوماً تلو الآخر، وكلها تصب في حشر المستدعي بزاوية وزنزانة الإعدام السياسي ليس إلا».

وساق المحامون عددا من هذه الوقائع كمبررات لطلبهم اعادة محاكمة موكلهم النائب ابو السكر من بينها عدم نظر محكمة التمييز في القضية مرافعة بالرغم من طلب ذلك، واختلاف الوقائع عما ورد في قرار الحكم ووجود احداث وقرائن جديدة تدحض قرار الحكم.

علي ابو السكر

محمد ابو فارس

ووضع المحامون عدة دلائل قانونية تساند إعادة المحاكمة بالرغم من ان ابو السكر خرج من السجن بموجب عفو ملكي خاص من بينها مخالفة القاضي المدني في محكمة أمن الدولة لقرار المحكمة إضافة الى السرعة التي قررت فيها محكمة التمييز بخصوص القضية التي اشتهرت بإسم «عزاء الزرقاوي».

وكانت المحكمة قد قضت بعقوبة السجن لعام وشهر بحق النائب ابو السكر وزميله محمد ابوفارس بسبب زيارة عزاء الزرقاوي مما يتطلب إسقاط عضويتهما في البرلمان...».

وإتهم المحامون في مذكرتهم الجديدة محكمة التمييز بإغفال بعض الحقوق القانونية لموكلهم كما حصل برأيهم تجاوز لمبدأ درجات التقاضي حيث ان هيئة التمييز، بحدها الأدنى، لم تنظر القضية مرافعة فإنها تكون والحالة هذه قد تجاوزت مبدأ درجات التقاضي، وهذا ما لا يقره قانون، ولا تستسيغه العدالة.

وبعد استنفاد درجات التقاضي، فإن هذا المبدأ يتوج، في بعض الدول، في مجلس للعدالة أعلى درجة من محكمة التمييز، توخياً للعدالة ودفعاً للظلم، كما هو الحال في المملكة المتحدة. وقال المحامون ان موكلهم ابو السكر تحدث في مجلس عزاء الزرقاوي قبل زميله ابو فارس وليس بعده كما ورد في قرار الحكم. حيث يوجد عشرات الشهود على ذلك وقالوا: ولو أن هيئة التمييز، قامت بما يتطلبه القانون منها، كمحكمة موضوع، وتفحصت بعناية ملف الدعوى بحدود خمسمائة صفحة، وملفات التحقيق التي تنوف عنها، كماً، واستمعت إلى بينات المستدعي التي حرمته من تقديمها محكمة أمن الدولة سلفاً، مقررة عدم إنتاجيتها قبل سماعها، لتوصلت إلى غير ما توصلت إليه من معاقبته ظلماً بعقوبة مفصلة لتحرمه من العمل الوطني والسياسي مستقبلاً، بعد أن أمده الناخبون في الزرقاء بثقة عالية، والحمد لله».

ونوه المحامون في كتابهم الى ان الحدث القديم «معروف في ملف الدعوى، وما اعترى الشكاوى والشهادات والوقائع... من تهويش وتجييش لا يخفى على بليد أو فطن، ذلك أن مزاعم نيابة أمن الدولة، والمبنية على عواطف ذوي القربى من ضحايا تفجيرات فنادق عمان، والذين تم استدعاؤهم بشتى السبل المشبوهة لتقديم شكاوى ضد المستدعى بعد توقيفه غير القانوني في الساعة 19,00 من مساء يوم الأحد الحادي عشر من حزيران (يونيو) 2006 وفي اليوم التالي تقاطرت الشكاوى.

تحذيرات لمجلس سياسات جمال من خطورة التيارات الأصولية على مصر.. وحفل زفافه سيكون في القصر الجمهوري.. واشتداد معركة وزير الثقافة

مبارك يحدد معالم الاصلاح الدستوري والسياسي.. ونفي وجود 5 ملايين عضو في الاخوان.. وتحقيق حول مجتمعات اولاد الشوارع

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الاثنين، عن خطاب الرئيس مبارك في الاجتماع المشترك لأعضاء مجلسي الشعب والشورى، في بدء أعمال الدورة الجديدة، وتجديد حبس 23 من الاخوان المسلمين والافراج عن 6 بسبب اشتراكهم في المظاهرات الخاصة بالانتخابات العمالية والطلابية وتحديد وزارة الزراعة كيلو الخراف بـ18 جنيها والتي ستبيعها في منافذها بمناسبة عيد الأضحى المبارك، اعاده الله علينا جميعا مسلمين ومسيحيين بالخير واليمن والبركات، ومواصلة الشرطة مطاردة الشباب الذين يعاكسون الفتيات والسيدات، والقبض على عدد منهم في محافظة الجيزة، واستمرار الاشتباكات في بني سويف بين اصحاب سيارات التوك توك، وعربات الكارو بسبب التنافس على نقل الركاب، والى شيء مما لدينا.

حكومة ووزراء

ونبدأ بحكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه، وواحد من أهم انجازاتها التي أرغمت زميلنا وصديقنا بـ«الأخبار» ونقيب الصحافيين جلال عارف ليقول في «أخبار اليوم» يوم السبت: «اننا الآن أمام استراتيجية حقيقية في ميدان التعليم وهي ليست بعيدة عن الاستراتيجيات العامة للحكومة والقائمة على مبدأ «سيب وأنا أسيب» حيث يباع القطاع العام للقطاع الخاص ويباع العام والخاص معا للأجانب، تحت عنوان «مدارس لأبناء الصفوة بموافقة رئيس الوزراء» تنشر مجلة «المصور» خبرا يتحدث عن الاعتماد فيها على «الصفوة» من أبناء المجتمع وبحيث يقوم مدرسون «صفوة» بالتدريس في هذه المدارس لتخريج «صفوة» من الخريجين!! ويضيف الخبر أن توجيهات رئيس الوزراء أن يتم البدء بمدرسة واحدة على الأقل في كل محافظة وأن تكون هذه المدارس بالمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص!

وتعرف الحكومة بلا شك ما يعرفه الجميع من ان «الصفوة» لا تعاني من قلة المدارس «المتميزة» بل لعل المشكلة أصبحت في كثرة هذه المدارس وصراعها الشرس على القلة من أبناء «الصفوة» القادرة على دفع المصروفات الباهظة، تعرف الحكومة ذلك وتعرف أن المشكلة ليست في «الصفوة» ولكن في «الغلابة» الذين يتكدسون في المدارس الحكومية ولكنها بطريقة لخلط الأوراق وهروب الى الطريق السهل، أنها نفس السياسة التي تم تطبيقها بطريق التحايل في الجامعات بانشاء التعليم «المتميز» في الجامعات الحكومية، أعرف أنه رغم تزايد عدد رجال الأعمال في الحكومة فان غالبية أعضائها ما كانوا ليكونوا في أماكنهم لولا التعليم الذي كفلته الدولة، لكن الريح عاتية والرئيس مبارك هو القادر على الوقوف في وجهها فأبن كفر المصيلحة التي وجد أبناؤها جميعا فرصة العلم في مدارس الدولة يعرف جيدا خطر تقسيم مصر الى صفوة وحرافيش خاصة اذا كان «الحرافيش» يمثلون الآن 90 % من المجتمع بعد انضمام الطبقة الوسطى الى العمال والفلاحين في الظروف الصعبة التي يواجهونها».

لا غلابة ولا حرافيش، هؤلاء هم البدون المصريون، أما الصفوة وأبناؤهم، فهم أصحاب الجنسية المصرية التي توارثوها أبا عن جد منذ أيام الفراعنة.

معركة الحجاب

والى معركة الحجاب التي تسبب فيها وزير الثقافة فاروق حسني، بتصريحاته التي وضع فيها النظام كله في موقف حرج، ثم أسرع بالتراجع عنها بعد أن تورط عدد من مناصريه في تأييده، ففي «وفد» الأحد قال زميلنا وصديقنا جمال بدوي في عموده اليومي ـ كلام في العضم:

«لقد دخل الأستاذ فاروق حسني من البوابة الخطأ حين رأى في الحجاب ردة الى الوراء فهو بذلك يصادر حق المرأة في أن تختار الرداء الذي يناسب ذوقها وأفكارها ومعتقداتها، فالحرية هنا أصل ينبغي أن يكون موضع احترام حتى لو كان مخالفا لذوق الوزير ولم يكن سيادته موفقا حين دعاها الى خلع الحجاب كي يستمتع الرجال برؤية شعرها الجميل، كالورود «!!» ومثل هذا الكلام يصلح للغزل في الصالونات والمقاهي وعلى البلاجات، ولا يجوز أن يصدر عن وزير مسؤول عن تثقيف الشعب على أسس قويمة تحميه من التهتك وتعلمه كيف يحترم المرأة، ولا يعتبرها كلاما مباحا لكل نهم أكول «!!».

ولقد أساء الوزير الى علمائنا وشيوخنا الأجلاء حين وصف الفتاوى بأنها تصدر من «مشايخ بتلاتة مليم» والحق أن لدينا نخبة من أعاظم علماء الافتاء وهم بالقطع يختلفون عن تجار الفتاوى الذين يلهثون وراء الفضائيات لعرض بضاعتهم الرخيصة فالتعميم هنا خطأ والتخصيص واجب».

كما تعرض الوزير لهجوم آخر في نفس العدد من زميلنا وعضو مجلس الشعب محمد مصطفى شردي بقوله في عموده اليومي ـ كلمة أخيرة ـ: «سقطة كبيرة لوزير الثقافة فاروق حسني عندما قرر أن يهاجم الحجاب، حتى لو كان ما أعلنه هو رأيه الشخصي كمواطن الا أن منصبه يفرض عليه عدم الخوض في مثل هذه المناطق النقاشية المحسومة مسبقا دينيا واجتماعيا، وكان يجب على الوزير أن يعلم أن الحجاب ليس ظاهرة أو بدعة بل هو جزء أساسي من الدين ودعامة مترسخة في وجدان كل مسلم، من حق الوزير أن يبدي رأيه في مسألة انتشار الحجاب ولكن لا يهاجم الحجاب.

وتصريحات الوزير تضمنت الى جانب الحجاب هجوما على أصحاب فتاوى الثلاثة مليمات، البعد الخطير في القضية الآن هو أن البعض يحاول أن يحولها الى مواجهة بين التيارات الدينية والوزير، وهذا بعد يعطي خلفيات سياسية لقضية اجتماعية، الاخوان المسلمون لهم الحق في الرد، وكذلك عامة الشعب لأن تصريحات الوزير دخلت كل بيت مصري متدين».

ونترك «الوفد» الى «المصري اليوم» يوم الأحد أيضا وقول زميلنا وصديقنا نائب رئيس تحرير مجلة «المصور» حمدي رزق في عموده اليومي ـ فصل الخطاب ـ

«ليست مفاجأة للاخوان والتابعين أن بنات عائلة المرشد العام الامام حسن البنا كن غير محجبات، وهذا ليس قولنا بل قول الأستاذ جمال البنا شقيق الامام، سألته في حوار مسجل ومنشور، هل بنات العائلة كن محجبات؟ فقال هذه الظاهرة أصلا لم تكن شائعة في الأربعينيات والأستاذ البنا رحمه الله أمضى كل حياته في الفترة الليبرالية، من حياة مصر ولم يكن هذا الهوس موجودا، مالي أرى النائب حمدي حسن يزن بمكيالين، مكيال غض البصر عن أفكار وتصريحات اخوان وأقرباء وأتباع المرشد الامام وكرباج يجلد به وزراء حكومة الدكتور نظيف، يتسامح مع شقيق الامام، لكنه يمسك بخناق الوزير الفنان ويطالب بمحاكمته في قضية الورد، أقصد الحجاب».

ومن «المصري اليوم» الى جريدة «روزاليوسف» أمس، وزميلنا حازم منير أحد مديري تحريرها الذي شن في عموده اليومي ـ رأي آخر ـ هجوما على قناة «الجزيرة» واتهمها باشعال فتنة الحجاب، بقوله: «تعمد المكتب الرئيسي للفضائية القطرية الخلط بين تصريحات فاروق حسني وبين الحملة المعادية للاسلام في دول غربية عديدة، معتبرا ما أعلنه الوزير المصري جزءا من هذه الحملة واستكمالا لها، وخطورة ما فعلته فضائية قطر يتمثل في تأجيج الصراع الديني في مصر، وتصوير الدولة باعتبارها عدوا للاسلام، وضمن مخطط كوني جهنمي يسعى للقضاء على الاسلام والنتيجة بالطبع تكفير الناس المعادين للدين واستباحة دمائهم، فضائية قطر لا تكتفي بمناصرة الاخوان عمال على بطال وبمناسبة ومن دون مناسبة ونشر أخبارهم المهمة أو الهامشية، لكنها تتجاوز ذلك الى الترويج لمفاهيم التعصب الديني وأفكار التطرف والتكفير مستترا خلف قناع زائف عن الديمقراطية والحرية، وما قاله فاروق حسني شأنه، فهو مجرد رأي قابل للاختلاف أو الاتفاق، لكنه أبدا لم يرق الى مستوى الكفر».

والحقيقة أن هذا تحويل للمعركة الى مسارات أخرى، فأولا الوزير أخطأ، وأحرج النظام كله، لأن كلامه وهو في منصبه محسوب على النظام والحكومة، أما لو كان خارج الوزارة فالوضع مختلف تماما.

وثانيا: أن الاخوان وغيرهم لم يكفروا الوزير، ولم أقرأ كلاما كهذا، وثالثا، ما دخل قناة «الجزيرة» بذلك.

لأن شأنها في ذلك شأن جميع وسائل الاعلام بما فيها القنوات التلفزيونية والصحف المصرية، والمسؤول عن ذلك صاحب الفعل، لا أصحاب ردود الأفعال.

أما بالنسبة لما ذكره حمدي نقلا عن جمال البنا، فقد سبق لجمال أن صرح بذلك، منذ شهر بجريدة «نهضة مصر»، ودفعته أحقاده على خالد الذكر، ونظامه الى تحميله مسؤولية انتشار الحجاب في مصر، الذي لم يكن له وجود قبل الثورة، ولا نعرف، هل كانت بنات حسن البنا ونساء الاخوان وبناتهم حاسرات الرأس؟ وهل كانت الاخوان المسلمات وعلى رأسهن المرحومة الداعية زينب الغزالي يمشين في الشوارع وشعورهن مكشوفة؟ لا أريد أن أصف هذا المستوى من الكلام من شخص يدعي أنه صاحب فقه جديد، يصل الأمر به لأن يلصق ببنات شقيقه ما لم يكن فيهن، ولهذا ليس غريبا أن يتجاهله الاخوات المسلمون باستمرار، وينظرون اليه بريبة، وليس غريبا عليه أن يصدر فتوى يقول فيها أن من حق قوات الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق قتل المدنيين العراقيين اذا اختبأ خلفهم الجنود العراقيون، استنادا الى فتوى قديمة لأبي حامد الغزالي.

والمؤسف، أنه تعمد ـ وأؤكد أنه تعمد ـ أن يسند الفتوى للغزالي، ولم يكتب اسم أبو حامد، حتى يتركها معلقة في رقبة الداعية والمفكر الاسلامي الكبير والراحل والمستنير الشيخ محمد الغزالي.

وقبل أن ننتقل لقضية أخرى، أعيد التأكيد على ما قلته بأن الوزير ورط النظام وأثار استياء أجهزة الأمن بتصريحاته تلك، لأنه أدخل النظام في معركة مفاجئة ضد الاخوان والتيار الديني كله غير المنتمي للاخوان، بمن فيهم أنصار النظام، وأعطى ورقة سياسية خطيرة للاخوان.

بالاضافة الى أن معظم زوجات وبنات أعضاء أجهزة الأمن والجيش من المحجبات، وهو ما اعتبروه عملا غير مقبول من الوزير.

مصر الأخرى

والى جزء آخر من تحقيق زملائنا بـ«المصري اليوم» هشام علام ومنى نادر وسارة نور الدين عن أطفال الشوارع ومجتمعاتهم، جاء فيه انهم لدخول المكان ادعوا أنهم من مهندسي المحافظة وجاءوا لمعاينة المبنى قبل ازالته، وأنهم يعلمون كل شيء عنهم وفي الخارج قوة من الشرطة في انتظارهم: «العمارة في الداخل لا توحي اطلاقا بوجود أشخاص يعيشون فيها، فالمدخل الرئيسي مملوء بالقمامة التي تشغل الطابق الأول بالكامل وتشتعل فيها النار بصفة مستمرة ومن ثم فلن يجرؤ أحد على الدخول من هذا الباب، أما المدخل الثاني فهو عبارة عن فتحة في أحد جدران الطابق الثاني عن طريق تل كبيرة من الأنقاض يوصل مباشرة الى الداخل، ولن تجد أيضا ما يدل على وجود أحياء بالداخل هذا بالاضافة الى فتحة التهوية في «البدروم» خلف العمارة والتي تستخدمها الفتيات وكرا للدعارة حيث لا يسمح لأحد اطلاقا بالصعود الى مأواهن.

هذا الوكر يبدو كأنه مطبخ كبير جدرانه من السيراميك وأرضيته تكسوها قطع من الكرتون تستخدم فراشا للنوم، وتتناثر على الأرضيات ملابس قديمة وعلب «كُلّة» فارغة و«سرنجات».

المكان مظلم تماما ولا يستخدمون في الداخل أي مصدر للاضاءة حتى أننا فتشنا الأرضية بحثا عن عود ثقاب فلم نجد وكأن الفتيات يجبرن من يصطحبهن على التأقلم مع هذه الظروف ويمنعنهم أيضا من التدخين حتى لا ينكشف أمرهن.

أما الطابق الثالث فيستحيل الوصول اليه لأن السلم الداخلي مهدم بالكامل ولكننا فوجئنا ببعض الشباب يطلون علينا من هناك واكتشفنا أنهم يستخدمون لوحا من الخشب مليئا بالمسامير يضعونه في وضع مائل ويتسلقونه مستغلين فتحة في السقف.

طلبنا من أحدهم الصعود أمامنا وصعدنا خلفه فوجدنا عددا من الزجاجات بعضها يحتوي على مادة حارقة «مية نار» وأخرى بها «جاز» مسدودة بقطعة قماش يستخدمونها اذا ما حاول أحد اقتحام مسكنهم. وفي الطابق الثالث وجدنا فتاة ترقد في احدى الغرف وبجوارها طفلة رضيعة اضافة الى شاب وفتاة عاريين تماما ومستغرقين في النوم، وفي الغرفة المجاورة كان هناك ثلاثة أولاد جلس كل منهم في أحد أركان الحجرة وقد دس أنفه في علبة «كُلّة» حتى أن أحداً منهم لم ينتبه لوجودنا، وفي الطرقة وجدنا ولدين أحدهما نائم والآخر يحتضنه من الخلف بشكل مقزز جعل الولد الذي اصطحبنا يعلق بأنهما شاذان، ثم توجهنا الى المطبخ الذي تحول الى غرفة نوم تكسو جدرانها صور المطربين ولاعبي الكرة، بعد لحظات صعد الينا «رامي» والدماء تسيل من رأسه ويده ولاحظنا أن ضابط شرطة أمسك به أثناء نزوله من الأتوبيس بعد أن سرق أحد الركاب ولكي يفلت من قبضته أخرج «موس» من تحت لسانه «وشرح» رأسه ويده وقال محمد صبري ان هذه أمور اعتادوا عليها لأنها تجعل الضابط أو الأمين «يخاف» ويتركهم لحال سبيلهم».

وغدا جزء آخر.

الأحزاب السياسية

والى الأحزاب السياسية، وحزب الوسط تحت التأسيس ووكيل مؤسسيه صديقنا الاخواني السابق المهندس أبو العلا ماضي، الذي نشرت له «المصري اليوم» يوم السبت حديثا أجراه معه زميلنا عمرو بيومي، قال فيه ردا على سؤال حول عدد أعضاء جماعة الاخوان المسلمين، وهل هم خمسة ملايين:

«ـ غير صحيح وأنا لا أريد أن أصرح بالأرقام الصحيحة، ولكننا نتحدث عن الآلاف وليس ملايين وهذا الكلام على مسؤوليتي لذلك يسعى حزب الوسط الى ضم شرائح جديدة من الجماهير لضخ الدماء في الحياة الحزبية.

ـ نحن نقدم أكثر من جديد، فحزب الوسط يعتبر التجربة الأولى الجادة التي تحاول أن تكون جزءا من الحياة السياسية في مصر وفق قواعد وشروط اللعبة الديمقراطية التي تقبل التعددية والتداول وقانون العمل العام بالاضافة الى أنه أول حزب يمثل التيار الاسلامي وقد قدمنا اجتهادات متقدمة في الفكر السياسي الاسلامي الذي يعاني جمودا منذ أكثر من ألف عام، وقام د. عبدالوهاب المسيري بترجمة هذه الأفكار وجعلها مشروعا سياسيا حيا.

ـ نحن حالة خاصة بين بقية الأحزاب بسبب انتمائنا الى التيار الاسلامي وخلفيتنا في الصدام مع الدولة والمجتمع تجعلنا أكثر حرصا في التعامل معهم، بالاضافة الى وجود معيار آخر لدينا وهو السعي لكسب الرأي العام أولا قبل السعي لكسب الشرعية القانونية وأعتقد أننا نجحنا في ذلك ومن الناحية القانونية فقد تقدمنا حتى الآن ثلاث مرات للجنة شؤون الأحزاب وفي المرة الأولى واجهتنا حرب شعواء سواء من الدولة أو الاخوان وفي الثانية رفض القاضي الطلب قبل سماع الدفاع والثالثة كانت مع بوادر الحديث عن تحول ديمقراطي والسماح بقيام أحزاب كنا ثلاثة أحزاب. رفض منها «الوسط» و«الكرامة» ووافقت اللجنة على «الغد» والآن بعد تقرير هيئة المفوضين الذي جاء في صالحنا يسعى محامي الحكومة في التأجيل بحجج واهية».

وسئل: سبق أن أعلنت موافقتك على أن يكون رئيس الدولة مسيحيا فهل تتنازل عن الثابت في الدين من أجل الحصول على الحزب؟

فقال: أن المساواة في الحقوق والواجبات من مقتضيات المواطنة ومن هذه الحقوق المساواة في حق الترشيح لأي منصب والناخب يختار، لا يوجد نص ديني يعيب أو يمنع أي مواطن من أن يرشح نفسه حتى وان كان لا ينتمي الى الأغلبية. لقد تحول مفهوم الولاية في الاسلام الى منظومة قواعد مكتوبة وأصبحت لها شروط ولها رقيب وأي شخص دارس للدستور والقانون يصبح مؤهلا لهذا سواء كان مسلما أو غير مسلم رجلا أو امرأة، وحقيقة الولاية هي من اختراع الفقهاء في زمن مضى».

معركة القضاة

والى معركة القضاة ضد وزير العدل المستشار ممدوح مرعي، والكلمات التي ألقيت ضده في اجتماع الجمعية العمومية لنادي القضاة يوم الجمعة، وقالت «الوفد» يوم الأحد في تغطيتها الواسعة التي قام بها زملاؤنا أمير سالم ووحيد شعبان ويوسف الغزالي:

«وقال المستشار مصطفى محمد نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادي قضاة بني سويف: أرسلت 4 بلاغات لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام لمعرفة أسباب ما يحدث من تعنت ضد القضاة وطالب وزير العدل بتقديم الاعتذار الى القضاة عن الأخطاء التي ارتكبها في حقهم والتي تمثلت في توجيه اتهامات باطلة نشرتها احدى الصحف.

ورفض زيارة الوزير الى بني سويف قبل تقديم الاعتذار وقال لا مرحبا بك ولا أهلا في زيارتك لنادي قضاة بني سويف حتى تعتذر للقضاة أو تكذب ما نشر على لسانك في احدى الصحف التي جاء بها ما يمس قضاة بني سويف وأعضاء النادي بالمحافظة.

وقد ألهبت كلمة المستشار محمود الخضيري نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادي قضاة الاسكندرية حماس أعضاء الجمعية العمومية حيث وجه انتقادات عنيفة لوزير العدل وقال: أخي المستشار ممدوح مرعي وزير العدل لا نخفي وليس من طبعنا أن نخفي أننا لم نسعد بجلوسك على كرسي وزارة العدل، بل ان الكثير من غيرنا كما تعلم لم يسعد بذلك، ولكنك تعلم ويعلم الناس جميعا أننا أبدا لم نتعجل الصدام معك أو مع غيرك لأنه ليس من طبعنا ولا نرغب فيه ولا نريده، الا أننا فوجئنا بك من أول يوم تكشر عن أنيابك وتسن أسنانك وتظهر عضلاتك في استعراض للقوة لم نشهده حتى في حلبات الملاكمة والمصارعة، تجاهل تام لبيت تربيت فيه وتقلبت في خيراته ونعمت بظله وتمرغت في أحضانه، فلا رد لتحية ولا اجابة لدعوة كريمة للقاء بزملاء لك في رمضان شهر البر والتواصل بحجة أنك لا تتناول الافطار سوى مع أهل بيتك، وكأن الزملاء ليسوا من أهلك بل هم أقرب اليك وأحن منهم، ولا رد على خطاب مصلحة للزملاء كأن رد الخطاب يحط من قدرك، أخي ممدوح قل لي بالله عليك ماذا تريد منا وما دافعك الى هذا العداء المستحكم لرجال القضاء وناديهم وأنت في وظيفتك لا تعدو أن تكون خادما لهم لتسهيل عملهم في اقامة العدل بين الناس؟ هل ترغب في القضاء على النادي وانهاء دوره في حياة القضاة والناس، هيهات هيهات واني أبشرك من الآن بالفشل وأن تلقى ما لقيه من سبقك في هذا المجال وان كنت لا أتمنى لك بحكم العشرة القديمة أن تلقى مصيرهم.

هل نسيت يا أخي ممدوح أن كرسي الحكم لا يصنع الرجال بل الرجال هم من يزينون كرسي الحكم، هل نسيت أن بعض من سبقك الى هذا الكرسي اللعين وغرهم بالله الغرور هم الآن رهن المحبسين الذل والخزي يتوارون من الناس من سوء أعمالهم.

لقد أسكرتك السلطة لأنها فوق طاقتك واحتمالك انطبق عليك قول الشاعر:

نسي الطين ساعة أنه
طين حقير فصار تيهاً وعربد
وكسا الخز جسمه فتباهى
وملأ المال كيسه فتمرد
يا أخي لا تمثل بوجهك عني
ما أنا فحمة ولا أنت فرقد».

جمال مبارك

والى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم وأمين أمانة السياسات، واستمرار زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روزاليوسف» في الاشادة بما حدث في الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للسياسات الذي رأسه جمال وما دار فيه من مناقشات، فقال يوم الأحد في بابه اليومي ـ انتباه ـ «لا يمكن أن نبني وطنا ونسلمه للمجهول أو أن نقيم دولة عصرية ونترك مصيرها في يد التخلف والرجعية وعصور الردة والظلام، دولة تحاول «جماعة الاخوان» المحظورة أن تعبث باستقرارها وتوظف الدين لأغراض سياسية وتزرع الفرقة والتشرذم في الأمة محل الوحدة والتعاطف والتراحم والتوافق». راودتني هذه الأفكار وأنا أستمع لبيان أمين السياسات جمال مبارك وهو يتحدث في اجتماع الأمانة يوم الأربعاء الماضي عن القضايا والتحديات التي تواجه مصر في المستقبل وكيف نستعد لها من الآن وتحدث عن خمس قضايا استراتيجية هي: الأمن القومي المصري، الطاقة، التشغيل، المياه والسكان، وقدم تشخيصا صريحا الى حد الألم. واذا كانت الدولة المدنية الحديثة هي المظلة التي تحمي كل المصريين وتصون مستقبل أولادهم وأحفادهم، فقد يكون مهماً أن تضع أمانة السياسات في أجندتها قضية «ترسيخ مفهوم الدولة المدنية» كقضية تأتي في صدارة اهتمامات الاصلاح باعتبارها مهمومة بالتفكير في المستقبل وتحدياته وسبل الاستعداد لها، الدولة المدنية التي توحد أصحاب كل الأديان السماوية وتصون حرية المجتمع وحقوق الأفراد.

أتصور أن الآراء والأفكار الممتازة التي طرحها بعض الأعضاء في تعليقهم على تقرير «تحريات المستقبل»، عكست بوضوح المخاوف المترتبة على تنامي تيارات العودة الى الوراء، وملخص أقوالهم:

د. عبدالمنعم سعيد: الأصولية من أخطر الأمور التي تهدد الأمن القومي المصري وقد قتل 1500 مصري بسبب هذه الاشكالية في حوادث الارهاب السابقة وأخطر شيء هو تغيير طبيعة الدولة من مدنية الى دينية.

د. مشيرة خطاب: الشباب هم المحور الأول للأمن القومي المصري، وحمايتهم من التيارات الأصولية من أهم القضايا، خصوصا في المرحلة الجامعية.

ممدوح عبدالرازق: الحزب الوطني في حاجة الى فتح قنوات واسعة مع قاعدة الهرم الاجتماعي الذي يقع فريسة لهذه التيارات، ومطلوب من الاعلام القيام بدوره الخطير في التصدي والمواجهة، ليس مطلوبا أن تجعل أمانة السياسات هذه القضية الخطيرة شغلها الشاغل، حتى لا تنصرف عن واجبها الأساسي، وليس مطلوبا ـ أيضا ـ اهمالها وتجاهلها حتى لا نصنع مستقبلا مشرقا ونسلمه للمجهول. مستقبل مصر لسياسييها ومفكريها وعلمائها وفنانيها وشبابها وتسامحها ووحدتها الوطنية، ولن يكون أبدا لطيور الظلام». والخطورة في هذا، انه يمكن تعزيز الاتهام الموجه لوزير الثقافة فاروق حسني بأن هجومه على الحجاب واعتباره ردة هو تعبير عما دار في اجتماع المجلس الأعلى للسياسات. والى «الفجر» وخبر في بابها ـ صالة التحرير ـ نصه:

«أخيرا، استقر الرأي على أن يكون حفل عرس جمال مبارك وخديجة الجمال بالقصر الجمهوري في مصر الجديدة بعد أن استبعدت عدة أماكن أخرى سبق ترشيحها وسوف يحضر الرئيس الحفل بالطبع لكنه سيترك المدعوين من أصدقاء العروسين ليحتفلوا بهما على طريقتهم قبيل منتصف الليل لين